نص ردن

▪ علاء حسن

محافظ كركوك

لا غرابة في أن يرفع اهالي الاحياء ذات الاغلبية العربية في محافظة كركوك لافتات تشيد بأداء المحافظ نجم الدين عمر كريم ، وما يقوله جميع اهالي المحافظة سواء في المركز او الاقضية والنواحي التابعة لها ، تؤكد ان الرجل استطاع وخلال توليه المسؤولية رئيسا للحكومة المحلية انجاز العديد من المشاريع ومن ابرزها توفير التيار الكهربائي ولمدة اكثر من ٢٠ ساعة في اليوم ، فضلا عن اشرافه المباشر على الخدمات البلدية ، ومراقبة الدوائر الرسمية ، ويؤكد اهالي كركوك من العرب والكرد والتركمان ان مدينتهم اصبحت نظيفة وخالية من النفايات ، والمشكلة المستعصية المتعلقة بتوفير الماء الصالح للشرب ، انتهت فتخلص ابناء كركوك من معاناة استمرت عشرات السنين .

من حق ابناء كركوك رفع اللافتات وبحسب شهادة العديد من ابنائها، للإشادة بجهود المحافظ ، وربما يكون المسؤول الوحيد في الحكومات المحلية العراقية يحظى بالثناء والتقدير الشعبي ، قياسا بنظرائه في محافظات اخرى مازالت تعيش في زمن العصور المظلمة ، ومشاريعها على الورق لم تجد طريقها للتنفيذ لاسباب كثيرة تتعلق بالفساد المالي والاداري ، ومصادرة صلاحياتها من قبل الحكومة الاتحادية .

كركوك لا تختلف عن غيرها من المحافظات العراقية في الوسط والجنوب بامتلاك صلاحيات غير واسعة ، لكن محافظها وبحصوله على الاشادة الشعبية ، قدم درسا للآخرين بكيفية التصرف بالموارد ، وإلغاء الحلقات الزائدة ، واعتمد على جهاز تنفيذي نزيه ، فحقق ما عجز عنه الآخرون حتى في العاصمة بغداد .

من الشواهد التي يذكرها اهالي كركوك عن المحافظ انه في احد الايام تناول طعامه في مطعم يقع على الطريق بين كركوك والسليمانية ، وعندما قدمت له فاتورة الحساب وكانت تتجاوز مبلغ ٢٠٠ الف دينار ثمن طعامه وبقية الموظفين الكبار وعناصر حمايتهم ، كلف ادارة المطعم بان تأخذ ثمن الطعام من الجميع وبلا استثناء ، لان ميزانية المحافظة ليست مخصصة لدفع فاتورات طعام الموظفين وعناصر حمايتهم ،وفي موقف آخر زار المحافظ احد المستشفيات في المدينة في ساعة متأخرة من الليل ، وعاقب بعض المنتسبين في ردهة الطوارئ لتقاعسهم في اداء الواجب ، ورعاية العشرات من المراجعين .

لافتات الإشادة بالمحافظ تعبر وبشكل أكيد عن حاجة العراقيين لمسؤول مخلص، يعمل اكثر مما يتحدث، ويصرح لوسائل الاعلام ، والعراقي لا يعنيه انتماء المسؤول الحزبي او الطائفي او المذهبي ، وحينما يرى انجازا لصالحه ويلبي متطلباته الخدمية في اقل تقدير يضع المسؤول على رأسه ، ويظل يتحدث عنه بوصفه خادما لشعبه ، وليس حاكما جعلته المحاصصة مسؤولا كبيرا يحتفظ باعداد من عناصر حمايته المعتادين على تناول طعامهم على حساب الحكومة .

المعترضون على تناول وسائل الأعلام المظاهر السلبية وتجاهلها النقاط المضيئة في الأداء التنفيذي ، عليهم التحرك سريعا الى محافظة كركوك، وتوجيه سؤال مباشر لسكانها عن سبب الإشادة بالمحافظ نجم الدين عمر كريم ، عسى ان يتعلموا منه الدرس ليعمم على بقية المسؤولين الذين جعلوا من المحافظات ممالك او جمهوريات خاصة ، وربما فكروا في ان يتولى ابناؤهم رئاستها في الدورة المقبلة .

١٠ آلاف دينار غرامة الممتنع عن تطبيقه

قانون مكافحة التدخين يدخل حيز التنفيذ.. وسط أجواء خانقة

□ المدى / نداء فؤاد

يعد قانون مكافحة التدخين في الأماكن العامة مشروعا إيجابيا يشمل الذوق العام والبيئة والثقافة والصحة، إلى جانب معايير اجتماعية تصب في صالح الأفراد.

القانون الذي أقرته الأمانة العامة لمجلس الوزراء، دخل حيز التنفيذ الجمعة الماضي في حين ما زالت تختنق الأجواء بدخان السكائر داخل باصات نقل الركاب العامة والخاصة و(الكيات) وسيارات الدوائر الحكومية المشمولة بالمنع.

ممنوع التدخين

وفيما يؤيد البعض هذا القانون، يرى آخرون أنه تقييد للحريات العامة، إذ يقول المواطن محمد حسن لـ"المدى": إن منع التدخين داخل الباصات "أمر أراه ضروريا جدا، أنا أدخن لكن عندما أركب الباصات العامة أمتنع عن التدخين كي لا أزعج الآخرين، بينما يصر البعض على خنق الناس بدخان سكائره دون أن يبالي، وحتى إذا انتقدته سيرد (إذا معاجبك انزل واخذلك تكسي)".

عضو لجنة الصحة النيابية جواد البزوني، يعتبر أن القانون من الممكن أن يشكل رادعا للمدخن، للمحافظة على الصحة العامة والبيئة، مشيرا إلى أن "آليات تطبيقه شرعت من قبل لجنة الصحة النيابية، وأصبحت جاهزة لدخولها حيز التنفيذ من قبل وزارة الداخلية والجهات المعنية، ومن حق الأجهزة الأمنية والساندة والرقابية في وزارة الصحة أن تحاسب المخالفين".

وبين أن "الجهة المكلفة بتطبيق هذا القانون هي الشرطة والجهات الرقابية في وزارة الصحة التي ستجبر أصحاب المطاعم والمقاهي على تخصيص أماكن للمدخنين مقابل إعطائهم موافقات صحية، أي أن الوزارة ستدرج منع التدخين ضمن شروطها لمنحهم الموافقات الصحية".

وتابع بالقول: إن القانون لا يمنع التدخين بشكل عام، لكنه يمنعه في الأماكن المغلقة وفي دوائر الدولة، مضيفا أن الدوائر مسؤولة عن منع موظفيها من التدخين وفرض غرامات عليهم.

وبشأن العقوبات على المخالفين، أوضح البزوني أنها ستكون مالية على المواطن البسيط لا تزيد على ١٠ آلاف دينار، معتبرا هذا المبلغ وإن كان بسيطا إلا أنه سيشكل رادعا أمام المدخنين، فيما ستكون المبالغ عالية على أصحاب المطاعم إذا ما روجت للتدخين وإعلاناته، إلى جانب فرض قيود على نسبة النيكوتين وعلى القطران الموجود في السكائر المستوردة.

ودعا البزوني المواطنين إلى أن يكونوا على قدر كبير من الوعي لما يسببه التدخين من مضار ليس على الصحة فقط، وإنما على المجتمع واقتصاد البلد، لافتا إلى أن القانون مطبق في دول الجوار، ويشكل بداية التخفيف والإقلاع عن التدخين وآثاره السلبية.

من جهته، يرى مدير إعلام وزارة البيئة مصطفى حميد، أن على وزارة الصحة الاعتراف بصعوبة استئصال مثل هذه المظاهر غير المحببة، لأنها عادات مرتبطة بسلوكيات الإنسان ومن غير السهل القضاء عليها من خلال بعض الحملات الإعلانية التوجيهية.

لكنه بين أن وزارة البيئة عممت قانون منع التدخين داخل أروقتها أولا، فضلا عن وضع إعلانات إرشادية في أماكن مختلفة من مدينة بغداد، إلى جانب إقامة عدد من الندوات في مقر الوزارة ومجلس محافظة بغداد، مؤكدا الاستمرار بالدور التوعوي والإرشادي أملا في الحد من هذه الظاهرة.

وعما إذا كان تطبيق القانون يشكل تضييقا على الحريات الشخصية، يوضح أن الحرية متى ما شكلت ضررا على الآخرين فإنها تعتبر مسألة عامة وليست شخصية أو خاصة.

يذكر أن قانون حظر التدخين، يشمل الأماكن العامة داخل الهيئات الرئاسية والوزارات والدوائر والمؤسسات التعليمية والتربوية والصحية والشركات والمصانع والمطارات في المحافظات كافة، كما يشمل الحظر المسارح ودور العرض والفنادق والنوادي والمطاعم وقاعات الاجتماعات والمناسبات ومكاتب العمل والأسواق التجارية، ووسائط النقل العام والخاص الجماعية البرية والبحرية والجوية في الرحلات الداخلية والخارجية، إضافة إلى محطات الوقود كافة.

يشار إلى أن منظمة الصحة العالمية كشفت في آخر تقرير لها ارتفاع عدد المدخنين في العراق إلى نحو سبعة ملايين ونصف المليون مدخن، أي نحو ثلث السكان، وأن حجم الاستهلاك السنوي للسجائر وصل إلى ما يقرب من مليار علبة، وبذلك تبلغ حصة الفرد العراقي ١٢٠٠ سيجارة سنويا.

مفتش الصحة ينفي تصريحه بإغلاق محال طبع الوشم

□ بغداد / عزيز الربيعي

نفى المفتش العام في وزارة الصحة، ما تناقلته بعض وسائل الإعلام من تصريحات نسبت إليه حول قرار الوزارة بإغلاق محال طباعة الوشم.

وأوضح الدكتور عادل محسن في تصريح لـ"المدى"، أنه "لا يوجد لحد الآن دراسة متكاملة في العراق تؤكد تسبب طباعة الوشم بانتقال مرض الكبد الفايروسي".

وأكد في الوقت نفسه أن الأجهزة الرقابية في الوزارة ماضية بعملها للحد من أية ظاهرة قد تؤثر على حياة المواطن أو صحته.

ودعا محسن إلى "ضرورة وجود قوانين واضحة وناضجة لهذه الظواهر، وذلك لحماية صحة المواطن من التلاعب والعبث".

يذكر أن عملية طباعة الوشم انتشرت في الآونة الأخيرة بين صفوف الشباب والشابات، والوشم عبارة عن مجموعة من الرسوم التي تطبع على الأذرع أو الأقدام وأماكن متفرقة من الجسم كنوع من إضفاء الجمالية.

وكانت إحدى الصحف المحلية قد نشرت يوم أمس، خبرا مفاده أن "وزارة الصحة قررت إغلاق محال ومكاتب طبع الوشم على الجسم نظرا لتسببه بنقل مرض الكبد الفايروسي بين المواطنين".

ونقلت عن الدكتور محسن قوله: إن "عمليات طبع الوشم على الجسم التي يُجريها أصحاب المحال لبعض الشباب تتسبب بانتشار مرض الكبد الفايروسي، وأن هذه المحال غير قانونية وغير صحية وستقوم الوزارة بإغلاقها".

عراقية تفوز بمنصب نائب رئيس الاتحاد الدولي للطاقة والتعدين والمناجم

□ بغداد / رنا الغزال

فازت الناشطة النسوية هاشمية محسن السعداوي بمنصب نائب رئيس الاتحاد الدولي للطاقة والتعدين والمناجم، بعد انتخابها مسؤولة للمرأة العاملة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الاتحاد.

وهنأت شبكة النساء العراقيات الناشطة السعداوي، في بيان صحفي تلقت "المدى" نسخة منه، داعية "كل الناشطات النسويات والعاملات من اجل قضيتهنّ الى السير قدماً للحصول على حقوقهنّ المشروعة، وإثبات جدارتهنّ في تسنم المناصب القيادية.

وتشغل هاشمية السعداوي منصب نائب رئيس اتحاد نقابات العمال في محافظة البصرة، ورئيس نقابة عمال الكهرباء.

وكانت السعداوي قد بدأت كناشطة في العمل النقابي منذ عام ٢٠٠٤، وشاركت في العديد من ورش العمل والندوات والمؤتمرات الوطنية والعربية والدولية المتعلقة بقضايا العمل والعمال، وقد منحت جائزة من اتحاد نقابات العمال في هولندا كامرأة ناشطة في العمل النقابي في المناطق غير المستقرة، فضلا عن مساهماتها في نشاطات عدة للدفاع عن حقوق المرأة داخل العراق وخارجه.

وبحسب بيانٍ شبكة النساء، فإن السعداوي تتمتع بسمعة رفيعة عربياً وعالمياً في مختلف الأوساط النقابية ولها حضور متميز في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية.

الهلال الأحمر تؤهل الأرامل والمطلقات للعمل

□ بغداد / قيس عيدان

أقامت جمعية الهلال الأحمر العراقي في بغداد، دورات عدة لتعليم فن الخياطة والتطريز للأرامل والمطلقات بالتعاون مع إحدى منظمات المجتمع المدني.

وقال الناطق الرسمي باسم الجمعية محمد الخزاعي لـ"المدى": إن الدورات شملت الأرامل والمطلقات في الزعفرانية والمناطق القريبة منها، بغية رفع المستوى المعيشي والاجتماعي لهذه الشريحة.

وأضاف أن الدورات تضمن إلقاء المحاضرات من قبل مدربات متخصصات لتعليم فن الخياطة، فضلا عن تقديم التوعية الصحية والتثقيفية في مختلف المجالات.

من جهة أخرى، نفذ الفرع دورات حول كيفية تأسيس مشروع صغير وتطبيق نظرية تطوير الخطة التجارية من خلال ملء استمارات سابقة.

وذكر الخزاعي أن الجمعية قامت بجولة ميدانية على محال وبائعي ألعاب الأطفال وخاصة الأسلحة البلاستيكية بهدف نشر الوعي الثقافي بين شرائح المجتمع والتعريف بمدى خطورة هذه الألعاب، وحث الأطفال على اقتناء الألعاب الفكرية والمسلية بدلا من الألعاب الخطرة، مبينا أن الجولة تضمنت توعية البائعين حول مقاطعة التجار المستوردين لهذه الألعاب، وبيع ألعاب من نوع آخر، مشيرا إلى أن "الأسلحة البلاستيكية تزرع العنف في نفوس الأطفال".

الأراضي الزراعية في كربلاء مشكلة تبحث عن حل

□ كربلاء / أمجد علي

يصف مواطنون في كربلاء عملية تفتيت الأراضي الزراعية وتحويلها إلى سكنية أو تجارية، بأنها أشبه بـ"الأزمة السياسية" التي استعصى حلها، فيما عدها ممثل المرجعية الدينية في كربلاء بـ"الجريمة والفوضى".

ويقول المواطن سعد الأسدي لـ"المدى": إن المسؤولين أنفسهم لديهم أراض سكنية في مناطق البستنة، مضيفا "الكثير من هؤلاء المسؤولين يطالبون بإيصال الخدمات لهذه المناطق من شبكات الماء والكهرباء والصرف الصحي، كونها أصبحت أمرا واقعا وسكن فيها الجميع حتى الأثرياء".

ويشير "الفقراء من يشتري قطع أراض في هذه المناطق، وأنا منهم فحين أردت شراء قطعة أرض هناك قيل لي أنها أرض مشاعة والقوانين العراقية لا تسمح بتحويلها إلى سكنية، لكن يبدو أن الأمر غير ذلك إذ أنها ستتحول مجمعات سكنية".

ممثل المرجعية الدينية في كربلاء السيد أحمد الصافي، قال في إحدى خطب الجمعة: "إننا نسعى إلى أن يعود العراق أرض السواد، ولكن عمليات تفتيت البساتين أصبحت ظاهرة رغم أن المساحات الجغرافية الأكبر في البلاد صحراوية".

وأضاف "في الوقت الذي كان على المسؤول أن يضع خطة لاخضرار البلد فأن البساتين تجرف بشكل كبير، فلا الأرض الصحراوية زرعناها ولا الخضراء حافظنا عليها وستصبح مدننا فوضوية وستفقد هذه المدن هويتها". وتساءل الصافي "هل من المعقول ألا يكترث المسؤول بما يجري في المدن"، مجيبا بأن "العالم المتمدن حين تضع الكفاءات فيه تحذيرات مستقبلية فأن الدولة تحاول التقليل من خطورة التحذيرات بالعمل والخطط إلا نحن فالمسؤول لدينا يقول (الله كريم)"، عادا تفتيت الأراضي بأنه جريمة وفوضى.

إلا أن مدير زراعة كربلاء المهندس رزاق علي الطائي أعلن في تصريح لـ"المدى"، تشكيل لجنة لوقف أعمال تفتيت البساتين وتحويلها إلى قطع أراض سكنية وخاصة تلك الواقعة ضمن التصميم الأساس للمحافظة.

ويبين أن "مديرية الزراعة وبناء على أمر من الحكومة المحلية شكلت لجنة مشتركة تضم دوائر البلدية والبيئة والزراعة والشرطة للإبلاغ عن أية حالة لتفتيت البساتين والأراضي الزراعية، وخاصة تلك التي تقع ضمن التصميم الأساس".

ويلفت إلى أنه منذ العام ٢٠٠٣ انتشرت ظاهرة تفتيت البساتين، وخاصة بساتين الحمضيات والنخيل، وشملت مساحات واسعة داخل التصميم الأساس في المحافظة والأقضية والنواحي، مبينا أنه لا يمكن حصر أعدادها إلا أنها تصل إلى عدة مئات من البساتين في كل من المحافظة والأقضية والنواحي.

وارجع الطائي سبب قيام الكثيرين بتفتيت بساتينهم، إلى إهمال القطاع الزراعي في زمن النظام السابق والتحاق عدد كبير من المزارعين والفلاحين وأبنائهم بالحروب، إضافة إلى غياب الرقابة الحكومية وعدم تطبيق القانون الصارم بحق المخالفين.

وفي قضاء الهندية الذي يعد واحدا من الأقضية الزراعية في كربلاء، يقول قائممقام القضاء عباس عبد عباس الشمري لـ"المدى": إن ظاهرة تجريف وتفتيت البساتين ولا تنحصر في منطقة محددة، بل شملت أغلب البساتين والأراضي الزراعية التي تقع على حافات المدينة وكذلك الحال في النواحي والقصبات.

ويحذر الطائي من تأثير هذه الظاهرة على الإنتاج الزراعي وقلة المساحات الخضراء، مشيرا إلى أنه "من أجل معالجة الأمر شكلنا لجنة برئاسة القائممقام وعضوية ممثلين من دوائر الزراعة والبلدية والتسجيل العقاري إضافة إلى مسؤول التجاوزات في البلدية وممثل عن الأمن الوطني في الهندية، هدفها تحديد الأسباب وتشخيصها ووضع الحلول لها بغية تقديمها إلى الجهات المسؤولة".

ويوضح أن اللجنة استمعت إلى وجهات النظر من قبل أصحاب البساتين والمعنيين وخرجت بنتيجة مفادها أنه "للقضاء على هذه الظاهرة يجب زيادة دعم الفلاح من قبل الدولة حتى لا يضطر إلى بيع أرضه وتفتيتها إلى قطع سكنية، وضرورة إطلاق القطع السكنية المحجوزة بالقرار ١١٧ لحل جزء من المشكلة".

ويشير إلى أن اللجنة أوصت أيضا "بتفعيل دور الدوائر الزراعية في مجال المراقبة والمحاسبة، وكذلك إعادة الصلاحيات الجزائية لرؤساء الوحدات الإدارية والجهات الزراعية وفق القوانين النافذة".

وطالبت بفرض ضوابط مشددة لنقل ملكية الأراضي الزراعية والبساتين داخل حدود البلدية، وإعادة النظر بالحد الاقتصادي عند توزيع الأراضي السكنية بما ينسجم والتوسع السكاني، داعية إلى التوجه نحو السكن العمودي مع الأخذ بنظر الاعتبار حاجة المدينة على المدى البعيد، فضلا عن توصيتها بأهمية تفعيل دور الجمعيات الفلاحية.

بابل تباشر بتوزيع النفط الأبيض للموسم الشتوي المقبل

□ الحلة / المدى

باشرت مديرية توزيع المنتجات النفطية في بابل، يوم أمس، بتوزيع الوجبة الأولى من مادة النفط الأبيض للموسم الشتوي المقبل، بواقع ١٠٠ لتر لكل بطاقة تموينية.وقال مدير إعلام المديرية منير جبر لـ"المدى": إنه تم اعتماد آلية جديدة لتوزيع مادة النفط الأبيض على المواطنين عن طريق السيارات الحوضية الأهلية المعتمدة لدى مديرية التوزيع وبالتنسيق بين الوحدات الإدارية والأقضية والنواحي. وبين أنه سيتم تزود وكلاء التوزيع بقوائم أسماء العوائل مع رقم البطاقات التموينية وفي ضوء ذلك تقوم المديرية لإيصاله للمواطنين في منازلهم بمرافقة مختار المنطقة للوكيل الجوال، مشيرا إلى أنه سيتم استيفاء ١٥٠ دينار لكل لتر، وفيما يخص أجور نقل المنتج إلى المواطن قامت المديرية بمفاتحة لجنة الطاقة في مجلس المحافظة بخصوص تحديد أجور النقل وإضافتها إلى سعر المنتوج وسيتم الإعلان عنها في حال ورودها من المجلس.إلا أن بعض المواطنين قالوا لـ"المدى": إن الكمية التي سيتم توزيعها والبالغة ١٠٠ لتر لا تكفي قياسا بالكميات التي وزعت سابقا، مطالبين بزيادتها إلى ٢٠٠ لتر ومراقبة الموزعين والوكلاء من حيث النوعية والكمية "لكون هناك بعض أصحاب النفوس الضعيفة يقومون بخلط النفط بالماء لتربح وهو ما يؤدي إلى تلف المدافئ النفطية"، بحسب قولهم.

وعلى صعيد متصل، أفاد جبر باستمرار عملية تجهيز أصحاب المولدات الأهلية بمادة زيت الغاز (الكاز) المجاني، مبينا أن أجمالي ما تم تجهيزه بلغ خمسة ملايين و٩١١ ألف لتر من الكمية المقررة والبالغة خمسة ملايين و٩٣٦ ألف لتر.

ودعا المواطنين بعدم السماح لأصحاب المولدات بالتحجج بأن الكميات لم تصل لهم إذ تم إيصال الكميات المقررة لهم، مشيرا إلى أن عدد ساعات التشغيل عشر ساعات وبسعر ٧ آلاف دينار للأمبير الواحد.

وذكر جبر أن عملية التوزيع للمنتجات النفطية تشهد انسيابية عالية ولا توجد أي معوقات ترافقها، معلنا في الوقت نفسه افتتاح محطة حمورابي لتعبئة الوقود التي تعد من أكبر المحطات في الحلة.

مواطن يتزود بالنفط الأبيض